ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Mona Kazem Ijeel

Ministry of Education / General Directorate of Wasit Education

Email:
Muna Khadhim Ihjaiel
Mkazm9961@gmail.com

Keywords:

Iraq, the British occupation, the national forces, the Iraqi-British treaties.

Article info

Article history:

Received 29.Dec.2021

Accepted 17Feb.2022

Published 28.Feb.2022

The policy of King Faisal I and its impact on the independence of Iraq until 1932

A B S T R A C T

The modern history of Iraq is characterized by a number of important political events that changed the face of Iraq in the region and the world, because Iraq is characterized by an important position that prompted British colonialism to impose its control over the country through direct military control, so King Faisal had to make efforts for the independence of Iraq, these The task was difficult because of the fall of Iraq under British control and the influence of the British High Commissioner and the British administrative advisors, and the gap was large on the political side between the Iraqi politicians who were new to politics and its tools and the British politicians who had a long history of political evasion, but with that the Iraqi state was able represented by the king The government and political parties have to engage in a political struggle full of difficulties in order to bring Iraq to independence.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3095

سياسة الملك فيصل الأول وأثرها في استقلال العراق حتى عام ١٩٣٢

م.م. منى كاظم إحجيل

وزارة التربية / مديرية تربية واسط

الملخص

يتميز تاريخ العراق الحديث بجملة من الاحداث السياسية المهمة التي غيرت وجه العراق في المنطقة والعالم لما يتميز به العراق من موقع مهم دفع الاستعمار البريطاني الى فرض سيطرته على البلد عن طريق السيطرة العسكرية المباشرة، لذا كان على الملك فيصل بذل الجهود من أجل استقلال العراق، هذه المهمة كانت صعبة بسبب وقوع العراق تحت السيطرة البريطانية وتأثير المندوب السامي البريطاني والمستشارين الإداريين البريطانيين، وكانت الفجوة كبيرة من الجانب السياسي بين السياسيين العراقيين الحديثي العهد بالسياسة وأدواتها وبين الساسة البريطانيين الذين كان لهم الباع الطويل في المراوغة السياسية، لكن مع ذلك استطاعت الدولة العراقية متمثلة بالملك والحكومة والاحزاب السياسية أن تخوض صراع سياسي مليء بالصعوبات من اجل الوصول بالعراق إلى الاستقلال.

الكلمات الافتتاحية: العراق، الاحتلال البريطاني ، القوى الوطنية ، المعاهدات العراقية البريطانية.

المقدمة

تعد المرحلة التي سبقت استقلال العراق قي عام ١٩٣٢ من المراحل المهمة في تاريخ العراق، فقد كان على الساسة العراقيين بذل الجهود من أجل استقلال العراق، هذه المهمة كانت صعبة بسبب وقوع العراق تحت السيطرة البريطانية وتأثير المندوب السامي البريطاني والمستشارين الإداريين البريطانيين، ومن الجدير بالذكر أن الفجوة كانت كبيرة من الجانب السياسي بين السياسيين العراقيين الحديثي العهد بالسياسة وأدواتها وبين الساسة البريطانيين الذين كان لهم الباع الطويل في المراوغة السياسية، لكن رغم واقع الحال هذا استطاعت الدولة العراقية متمثلة بالملك فيصل والحكومة والأحزاب ومن ورائهم الجماهير أن تخوض صراع سياسي مليء بالصعوبات من اجل الوصول بالعراق إلى الاستقلال، فمر بعدة مراحل تميزت كل واحدة بخصائصها، في ضوء ذلك سنستعرض في هذا البحث الوسائل التي أتبعتها الحكومة العراقية للحد من الضغوطات الكبيرة التي مارستها بريطانيا عليها من اجل تمرير مصالحها في العراق، فهل استطاع العراقيون تحقيق ذلك ؟، وكذلك تناول البحث علاقة العراق مع فرنسا التي كانت مهمة بالنسبة للعراق في تلك المرحلة.

أعتمد هذا البحث على مجموعة من المصادر التي وفرت مادة متعلقة بموضوع هذا التقرير منها كتاب تاريخ الوطن العربي المعاصر لجاسم محمد العدول واخرون وكتاب يقظة العرب لجوج انطونيوس وكتاب تاريخ الوزارات العراقية ج٢وج٣ لعبد الرزاق الحسني وغيرها من المصادر. والله الموفق.

سياسة الملك فيصل حتى عام ١٩٢٦

تعرّض العراق للغزو والاحتلال والاستعمار الأجنبي ولسنوات طويلة ولمرات عديدة خلال مراحل تاريخه المختلفة، ولحق به ما لحق من خراب ودمار وضياع كثير من ممتلكاته وأراضيه، وجاء آخرها الاحتلال البريطاني الذي رافق مجريات الحرب العالمية الأولى بين عامي ١٩١٤– ١٩١٨، ولم تكن فكرة الاحتلال وليدة الحرب العالمية الاولى، وانما كانت لها جذور بعيدة تمتد الى اواخر القرن التاسع عشر، بعد ان عدته مجالا حيويا لنشاطها الاستعماري، وبذلك انكشفت

اهداف بريطانيا الحقيقية في العراق ووضعه تحت الانتداب البريطاني بموجب ما جاء بقرار مجلس الحلفاء الاعلى المتكون من بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية في مؤتمر سان ريمو المنعقد في ايطاليا في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠، وقد نص الانتداب على وضع الدول المنسلخة عن الدول المغلوبة في الحرب تحت اشراف دول كبرى تتولى رعايتها، وكانت فكرة الجنرال البريطاني جون سمطس أحد دعاة تكريس الاستعمار الكولنيالي البريطاني، وممثل جنوب افريقيا، وقد لاقت تلك الفكرة قبولا من كافة الاطراف، لأنه حلا يناسب مقتضيات الدول الاستعمارية، وكشف عن زيف الوعود التي قطعتها كل من بريطانيا وفرنسا في تصريحاتهما المشتركة (خدوري، ١٩٣٥، ص١٢؛ الجعفري، ٢٠٠٠، ص٢٢) .

وافقت الحكومة البريطانية في ١٧حزيران على ارسال برقية الى كوكس والتي عبرت عن رغبتها في تأسيس دولة قادرة على البقاء في العراق وليس صيغة تمويهية لمحمية بريطانية (الزيادي، ٢٠١٣، ص٥٤)، وبدأت الحكومة البريطانية في ترتيب الوضع الداخلي في العرق، متخلية عن أسلوب الهيمنة العسكرية المباشرة، فأقدمت على تأليف حكومة عراقية مؤقتة برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ الذي حظى بتأييد الواجهات العراقية المتنفذة ونال رضا عدد من الساسة البريطانيين بالرغم من اعتلال صحته، وبإلحاح المسؤولين البريطانيين ألزم النقب بتشكيل الحكومة المؤقتة، كما قررت تنصيب الأمير فيصل أبن الملك حسين بن علي ملك الحجاز، ملكاً على العراق في محاولة منها لخداع الرأي العام العراقي، وإيهامه بأن بريطانيا قد تخلت عن أحلامها في الهيمنة على العراق، والسماح بقيام حكم وطني في البلاد (F.O 371-18948-E431-93-Record of leading persoaalities in Iraq 21).

وشهدت تلك المدة البلاد أحداثاً عديدة، ابرزها قيام الدولة، وتشكيل المملكة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١ (العطية، ١٩٨٨، ص٣٣-٣٤)، وتتويج الملك فيصل ملكاً على العراق، ووعد الملك فيصل بالنهوض بالعراق في كافة المجالات، والقضاء على التخلف، وبناء عراق جديد، والسير به قدماً نحو التقدم والرقي، وأن أول عمل سيقوم به هو انتخاب المجلس التأسيسي، الذي سيقوم بوضع أول دستور للبلاد على أسس ديمقراطية، ويصادق على المعاهدة العراقية البريطانية التي ستحدد شكل العلاقة بين العراق وبريطانيا(العمر، ١٩٧٧، ص ١٠٧-١٠٨).

وبعد الاعلان عن تتويج الملك فيصل على العراق، قدم السيد عبد الرحمن النقيب، رئيس الوزراء استقالة حكومته التي كان قد شكلها المندوب السامي البريطاني في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، الى الملك فيصل، وقبل الملك استقالته، وطلب من السيد النقيب الاستمرار بإدارة شؤون البلاد لحين تشكيل وزارة جديدة، وفي ١٢ أيلول ١٩٢١ كلف الملك فيصل السيد عبد الرحمن النقيب بتأليف الوزارة الجديدة، وقد كان في مقدمة المهام الموكلة بهذه الحكومة هي التفاوض مع البريطانيين، لوضع معاهدة عراقية بريطانية، أرادة من خلالها بريطانيا تأمين مصالحها في العراق، وربط مصائر العراق السياسية والاقتصادية والعسكرية بالإرادة البريطانية، وكلف مجلس الوزراء المؤقت بدراسة موضوع المعاهدة وابدى عن رأيه(عزيز، ١٩٥٤، ص٧٣).

تجدر الاشارة الى أن مجلس الوزراء قد رفض قبول المعاهدة الانجليزية العراقية الا اذا كانت مقبولة من المجلس التأسيسي(فوستر، ١٩٨٩، ص١٢٥)، والتي حددت مهامه بما يلي:

اولا: تصديق المعاهدة العراقية البريطانية، وهي المعاهدة التي جرى الاتفاق عليها في ١٩٢٢لتحل محل الانتداب حيث تعد نافذة بعد قبولها بالمجلس التأسيسي.

ثانيا: اقرار القانون الاساسي الدستور الذي بدأ العمل به عام ١٩٢٥ في عهد وزارة ياسين الهاشمي ويعد اول دستور عراقي مكتوب كان من المفترض أن ينظر فيه من قبل المجلس كأول عمل من اعمال ذلك المجلس، إلا أن اصرار البريطاني جاء ليفرض اقرار المعاهدة العراقية البريطانية.

ثالثا: سن قانون انتخاب النواب: باشر المجلس التأسيسي بهذه المهمة بموجب المادة السابعة وعشرين من القانون الاساسي وتم في من عام ١٩٢٤ التصويت على القانون حيث حصلت الموافقة عليه بالأكثرية الساحقة من الاعضاء، وقد احتوى على ٥٢ مادة (جميل، ١٩٧٧، ص٩١).

افتتح المجلس التأسيسي من قبل الملك في بغداد، وذكر ان هذا المجلس الاول لممثلي اول دولة عربية عصرية : لأنه سيتم مناقشة معاهدة التحالف العراقي البريطاني والدستور الجديد، وقانون الانتخابات وذلك بغية إعداد برلمان للدولة الجديدة(فوستر، ١٩٨٩، ص١٩٨)، وقد عرضت معاهدة ١٩٢٢ على المجلس بعد تمديدها الى خمس وعشرين سنة واثناء مناقشتها قال السعدون" اذا رفضنا المعاهدة خسرنا الموصل" ويلاحظ ان معاهدة ١٩٢٢ كانت المشكلة المحورية في الساحة السياسية العراقية، إذ غطت الكثير من المشكلات الداخلية، واصبحت وسيلة للوصول الى السلطة (رشيد، ٢٠٠٢، ص٨٣). وبعد معاهدة عام ١٩٢٢، وسن الدستور العراقي، اصبحت الاوضاع مهيأة أمام الخطوات اللاحقة التي مهدت لاستقلال العراق.

موقف فرنسا من ترشيح الامير فيصل لعرش العراق

لقد كانت العلاقات العراقية – الفرنسية متوترة والسبب يعود الى ترشيح بريطانيا الامير فيصل بن الحسين ملك للعراق ولما علمت وزارة الخارجية الفرنسية تفاصيل المفاوضات بين بريطانيا والامير فيصل احتجت عليها واعدت هذا الترشيح موقفا غير ودي من قبل بريطانيا، فضلاً على ان فرنسا كانت تفضل مجيء عبد الله ملكا على العراق على اخيه فيصل، وادعت الصحف الفرنسية ان بريطانيا وعدت بمساعدة فرنسا ضد الامير فيصل عندما كان في سوريا، مقابل وضع الموصل تحت الانتداب البريطاني، بعدما كانت قد خصص للفرنسيين وفقا لمعاهدة سايكس بيكو(الجابري، ٢٠٠٩، ص٣٩).

كانت الصحف الفرنسية تهاجم قيام الحكومة الوطنية في العراق، ولاسيما بعد ان ترأس الملك فيصل الذي اخرجه الفرنسيون من سوريا هذه الحكومة فكان على الصحف العراقية ان ترد على ذلك، وفي هذا ما يغيض الفرنسيين والمندوب السامي في العراق وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٧ تموز ١٩٢٢ "**تلي كتاب من سكرتير فخامة المندوب السامي المرقم ٤٢ بي والمؤرخ في ٢٦ تموز ١٩٢٢ متعلق بلهجة الصحف المحلية ضد سياسة فرنسا، فتداول مجلس الوزراء في الامر، وقرر باتفاق الآراء ان يكتب سكرتير مجلس الوزراء كتابا الى فخامة المندوب السامي يبين فيه نوايا الحكومة العراقية ألحقه نحو الحكومات، ومساعيها لجعل الصحف العراقية متخذة خطة الاعتدال في نشراتها ، وان بعضا من رجال حكومة فرنسا وسوريا يلهجون بالطعن على الحكومة العراقية، وان يطلب من فخامة المندوب السامي ابلاغ الامر الى السلطات الفرنسية بانه لا يسع الحكومة العراقية ان تسد أفواه الصحف العراقية اذا كانت الصحف الفرنسية تتمادى في خطة التحامل على العراق**"(الحسني، ج٣، د. ت، ص٩٤).

وعند بروز مشكلة الموصل اهتم الفرنسيون بهذه القضية، وعدوا ان نجاح تركيا في مساعيها بضم الموصل يعني تهديدات إضافية لمصالحهم الحيوية في سوريا، ذلك ان اهمية الموصل لا تأتي من امتلاكها ثروة نفطية فحسب، وانما لمواقعها الاستراتيجي المهم فاذا احتلها الاتراك فانهم سوف يسيطرون على جميع الطرق النازلة من تركيا الى حلب وبغداد ودمشق، ورغبوا في حل المسألة سلميا عن طريق المفاوضات بين بريطانيا وتركيا بشرط المحافظة على المصالح الفرنسية ولاسيما ما يتعلق منها بالمصالح النفطية(الجابري، ٢٠٠٩، ص٤٦)، وقالت مجلة اوربا الجديدة قبيل ابرام المعاهدة العراقية البريطانية – التركية ١٩٢٦ في مقالها بعنوان "فرنسا ونفط الموصل، ان تسوية مشكلة الموصل وتقسيم نفطها بين البريطانيين والهولنديين والامريكيين والفرنسيين يعد نجاحا عظيما لسياسة فرنسا واقتصادها في الشرق الادنى، وبهذا يكون

النفط اهم العوامل الحاسمة في سير تطورات قضية الموصل، وبينما كانت الموصل بالنسبة للعراق مسألة حياة او موت كانت بالنسبة لبريطانيا وفرنسا وتركيا قضية نفطية (نقلاً عن: الجابري، ٢٠٠٩، ص٤٧-٤٨).

وعلى الرغم من تدخل الحكومة البريطانية لدى الحكومة الفرنسية بغية الاعتراف بالملك فيصل وحكومته ورغم تعيين فرنسا قنصلا لها في بغداد الا ان اعترافها بالحكومة العراقية تأخر في عام ١٩٢٥، عندما اعترفت بشكل رسمي بحكم الملك فيصل الاول في العراق، كما عينت قنصلا اخر في الموصل هو المسيو بويش (Monsieur Boych) زيادة على قنصلها في بغداد، تطورت العلاقات –الفرنسية بعد ذلك وقد توجت بزيارة الملك فيصل الاول الى فرنسا في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٥، وفي عام ١٩٢٧ عينت فرنسا المسيو أوجيه موريه (Monsieur Auger Moret)، قنصلا لها في الموصل(الجابري، ٢٠٠٩، ص٥٠).

زار المعتمد السامي البريطاني الجديد السير كلبرت كلايتون(Sir Calbert Clayton) بيروت في شباط ١٩٢٩ في طريقه الى بغداد وبحث مع المندوب السامي الفرنسي المسيو بونسو (Monsieur Bonso) مسألة عقد اتفاقية اقتصادية بين العراق وسوريا، وفي شهر نيسان قام المسيو بونسو برد الزيارة، واستغرقت زيارته الى بغداد عشرة ايام ، بحث خلالها تطوير العلاقات الاقتصادية وقضايا اخرى تتعلق بشكل النظام المتبع في البلاد الواقعة تحت الانتداب(الجابري، ٢٠٠٩، ص٥٦-٥٧).

أبدت الحكومة الفرنسية في كانون الثاني ١٩٣٠ رغبتها في تطوير العلاقات مع العراق وتبادل الآراء في جميع المسائل المتعلقة بالعراق وسوريا وأعرب الملك فيصل والحكومة العراقية عن ارتياحهما لهذه الرغبة وترحيبهما بهذه المبادرة، وأعلنت الحكومة العراقية ان ليس لديها الان ما تقترحه سوى قضية تأسيس القنصلية العراقية في بيروت وقضية الحدود العراقية – السورية وانها تنتظر مقترحات الحكومة الفرنسية بهذا الصدد، وفي اثر تلك المبادرة وافقت الحكومة الفرنسية على تعيين قنصل عام للعراق في بيروت، وعلى انعقاد المؤتمر الاقتصادي السوري في بغداد، وتم تعيين رشيد الخوجه قنصلا عاما للعراق في سوريا ولبنان يكون مقره بيروت، أعقبه في ذلك كامل الكيلاني أهتمت بريطانيا بموضوع إنهاء انتدابها على العراق، وقبوله عضوا في عصبة الامم ، ذلك الامر يستوجب الحصول على ثلثي اصوات اعضاء مجلس العصبة، ولما كانت بريطانيا قد اطمأنت الى موقف ايطاليا والمانيا فأنها كانت تخشى المعارضة الفرنسية اذا لم يوافق الملك فيصل على القرار الذي اتخذه مجلس ادارة شركة نفط العراق في ١٠ تشرين الاول ١٩٣٠، القاضي بمد أنبوبين للنفط احداهما الى طرابلس والاخر الى حيفا، لذا كان لابد من إرضاء فرنسا والإيعاز الى الملك فيصل بقبول ذلك، والتلويح له بالعرش السوري واجراء مفاوضات مباشرة بينه وبين الفرنسيين وتم التمهيد لذلك بعقد اجتماع مغلق في البلاط الملكي في شباط ١٩٣١ حضره فيصل وشقيقه علي والممثل الفرنسي في بغداد المسيو ليبسيه (Monsieur Lipsey)، ناقشوا فيه قضية العرش السوري والعلاقات بين العراق وسوريا ومسألة انابيب النفط، وقد نقل المسيو ليبسيه شكر حكومته الى الملك فيصل على ما أظهره تجاه فرنسا من ود وحسن استعداد للتفاهم، وبعد اسبوع تقريبا قابل المسيو ليبسيه الملك فيصل ثانية وأطلعه على رسائل برقية بينه وبين حكومته تتضمن وعودا صريحة من قبل فرنسا بحسم القضية السورية بصورة ترضي الطموحات القومية التي يؤكد عليها الملك فيصل(الجابري، ٢٠٠٩، ص٦١).

لقد كان الفرنسيون يخدعون الملك فيصل الا ان البريطانيون هم الذين ارادوا ذلك لان مصلحتهم أصبحت تقتضي مد انبوبين للنفط احدهما يذهب الى طرابلس بعد ان كانوا يرفضون هذا الامر، فضلا على انهم ارادوا حل المشاكل المعلقة بينهم وبين الفرنسيين في المنطقة، وعلى وجه الخصوص مسالة الحدود العراقية السورية ذلك ان عصبة الامم تشترط ان تكون للعراق حدود ثابتة قبل قبوله فيه (الجابري، ٢٠٠٩، ص٦٣).

لقد استغرقت مذاكرات عصبة الامم حول دخول العراق كعضو في العصبة وقتا ليس بالقصير ذلك لان القضية كانت الاولى من نوعها ولان فرنسا كانت تجد في انهاء الانتداب البريطاني على العراق خطرا على مصالحها في سوريا،

لان انتدابها على سوريا كان قد فرض في نفس اليوم الذي فرض الانتداب البريطاني على العراق وهو يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠، وكانت سوريا ارقى من العراق ثقافيا وعلميا فلا يعقل ان لا تطالب بإلغاء الانتداب الفرنسي عليها، لذا سعت فرنسا الى اثارة المشكلات القانونية لتأخير الغاء الانتداب البريطاني، وعلى الرغم من هذا الموقف الفرنسي المعارض تارة والمتحفظ تارة اخرى، إلا أن فرنسا ساندت قبول العراق في عصبة الامم عندما عرض الموضوع للتصويت في النهاية لذلك شكر نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي فرنسا على هذا الموقف، وفي الوقت ذاته حاولت فرنسا بين الحين والاخر استغلال بعض الاقليات الطائفية والعرقية لإثارة بعض المشاكل ضد الحكومة العراقية واستخدمتها ورقة ضغط بوجه هذه الحكومة لاسيما ان الدولة العراقية كانت لاتزال ناشئة (الحسني، ج٣، د.ت، ص١٩٤).

ان العلاقات العراقية الفرنسية خلال حقبة حكم الملك فيصل الاول تميزت بأنها علاقات غير مستقرة وحذرة وذلك يرجع الى عدت امور اهمها ان العراق خلال اغلب هذه المدة كان خاضعا للانتداب البريطاني الذي كان يسعى بشكل حثيث الى تهميش وتحجيم دور كل الدول الاخرى لاسيما فرنسا، وقد استغلت بريطانيا تحقيق غايتها هذه حقد فيصل الاول الشخصي على الفرنسيين، ذلك ان الاثر السيئ الذي تركه حادث طرده من سوريا كان ملازما له، وكان الامر من اهم العوامل التي دفعته لمساعدة الوطنيين السوريين ضد الانتداب الفرنسي، لذلك فقد انتهجت فرنسا من جانبها دائما سياسة حذرة تجاه العراق(الجابري، ٢٠٠٩، ص٦٤). ويظهر مما تقدم أن العراق استفاد من تلك العلاقة في دعم استقلاله على كامل اراضيه ومن بينها حل مشكلة الموصل.

مشكلة الموصل والمعاهدة العراقية–البريطانية ١٩٢٦

تعد هذه المشكلة من القضايا الجوهرية في تكوين الدولة العراقية الحديثة ولذا غدت الشغل الشاغل للحكومة العراقية بعد إبرامها معاهدة سنة ١٩٢٢ مع بريطانيا، وترجع جذور هذه المشكلة بالأساس إلى ظروف الحرب العالمية والاحتلال البريطاني للعراق خاصة بعد الادعاءات التي أطلقتها الحكومة التركية بأن هذه الولاية جزء من بلادها متذرعة بعدد من الحجج أهمها أن الولاية لم تحتل عسكرياً الا بعد عقد هدنة مودروس (العدول، ١٩٨٦، ص ٦٥)، وبعد انعقاد الهدنة لم تكن الجيوش البريطانية قد احتلت اراضي كثيرة من ولاية الموصل وهذا ما دعي به الاتراك بأن ولاية الموصل هي جزء من بلاد الأناضول(عيسى، ٢٠٠٥، ص٨٨–٨٩).

وحتى لا تعطل مسألة الموصل من عقد المعاهدة بين تركيا وبين الحلفاء في لوزان تقرر تشكيل لجنة محايدة تبحث الموضوع على الطبيعة ثم ترفع توصياتها الى مجلس عصبة الامم وذلك اذا لم يتم الاتفاق مباشرة بين الطرفين خلال سنة(العقاد، ١٩٨٩، ص١٨٨)، انتهت اللجنة الى التوصية لضم الموصل للعراق بشرطين هما ان يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرون سنة، ومراعاة مصالح الاكراد في الشئون الإدارية وعلى ان تكون لغة التقاضي والتعليم هي الكردية.

وافق مجلس العصبة بالإجماع على هذه التوصيات التي كانت اقرب الى وجهة النظر الانجص١٨٨ليزية(العقاد، ١٩٨٩، ص ٨٩).

نستنتج من ذلك أن بريطانيا استخدمت قضية الموصل كورقة ضغط على الملك والحكومة العراقية والأحزاب السياسية من أجل إطالة فترة الانتداب والحصول على امتيازات كبيرة في نفط العراق وتأكيد ذلك ان بريطانيا كانت عادة مسبقا مسودة لمعاهدة جديدة وبهذا دفع العراقيون ثمنا كبيرا من اجل الحصول على الموصل.

لم تطل الايام حتى عدت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة المقترحة لتمديد أمد المعاهدة العراقية– البريطاني الاولى الى خمسة وعشرون سنة ، وبعثت بها الى معتمدها في بغداد ليرفعها الى الحكومة العراقية وكان المعتمد السامي البريطاني في العراق قد مهد لذلك بوجوب الاسراع في عقد المعاهدة بأقل ما يمكن من التأخير وترك البحث في تعديل

الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢ الى فرصة اخرى على اساس ان وزير المستعمرات البريطانية يرغب في عرض المعاهدة المقترحة على عصبة الامم قبل منتصف كانون الثاني ١٩٢٦ فلما تسلمت الوزارة نسخة من المعاهدة نفرت منها واستثقلت القيود الواردة فيها، فقد نص مشروع التمديد على شموله المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها، "أن المعاهدة المقترحة بحد ذاتها تحتوي على اسس دولية يهم عصبة الامم أمر المحافظة عليها أو استمرارها طول المدة التي أوصت بها لجنتها الخاصة ، بينما الاتفاقيات المتفرعة عن المعاهدة الاولى تخص العلاقات القائمة بين بريطانيا والعراق حسب ، فلا وجه لتشميل مدة التمديد اليها"(نقلاً عن: الحسني،ج٢، د.ت، ص٢٩).

اجتمع مجلس الوزراء برئاسة عبد المحسن السعدون وقرر قبول تحديد المعاهدة الى ٢٥ سنة ما لم يدخل العراق عصبة الامم كما رفض المجلس بعض الشروط في هذه المعاهدة والمتعلقة بالاتفاقيات المتفرعة من المعاهدة وأن تسعى الحكومة البريطانية لإدخال العراق الى عصبة الامم، فأحتج المعتمد السامي البريطاني في العراق على قرار مجلس الوزراء وكتب الى الملك فيصل في ٤ كانون الثاني ١٩٢٦، وتضمن كتابه ما يلي: "**أن أمام العراق أحد الامرين هما قبول تمديد المعاهدة بالصيغة التي وضعتها الحكومة البريطانية أو التنازل عن الموصل للأتراك، أما تعديل نص المعاهدة بموجب نظر الحكومة العراقية فأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة له**" (الظاهر، ٢٠٠٨، ص٣١٦).

وقد بُهت مجلس الوزراء لهذا الاعتراض ، فأجتمع في اليوم الخامس من شهر كانون الثاني ١٩٢٦، وأتخذ القرار التالي في الاصرار على وجهة نظره "أطلع مجلس الوزراء على كتاب فخامة وكيل المعتمد السامي المرقم بي أو٢ المؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ المتضمن أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليست مستعدة لتعديل نص المعاهدة الجديدة، بموجب نقطة نظر المجلس، وكذلك المادة الاضافية التي يقترح فخامته ادخالها على النص مع مسودة الكتاب المراد ارساله عند امضاء المعاهدة، واعاد النظر في كتاب فخامته المرقم ار او ٢٧٤ والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٥ المرسل في طيه"، وبعد المداولة في هذا الموضوع أعرب مجلس الوزراء عن رغبته في التمسك بقراره الاول للأسباب التالية :-

أولا: نظرا الى روحية الشعب من الصعب جدا ان يوافق مجلس الامة على المعاهدة بنصها الحالي مع المادة الاضافية المقترحة .

ثانيا: ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للبر بالوعود الصريحة التي صدرت من كبار ورجال الدولة الحليفة المسؤولين قبل ابرام المعاهدة القديمة وبعده بخصوص الاتفاقيات الملحقة .

ثالثا: ان الامة العراقية والحكومات المتعددة التي جلست على دست الحكم قد أظهرت كلها تساهلا عظيما في جميع الامور التي تمس مصالح الدولة الحليفة وهي بدورها تؤمل الا تضني عليها بتنفيذ ما وعدت به.

رابعاً: إن الاتفاقيات الملحقة هي ما يمس مصالح الحكومتين مباشره ولا علاقة لها بقرار مجلس العصبة (الحسني،ج٢، د. ت، ص٣١).

حاول الملك فيصل التوفيق في هذه القضية الا ان نائب المعتمد السامي البريطاني أحتج مرة اخرى وكرر اقواله السابقة زاعما "ان مجلس عصبة الامم قرر استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة كما هو مبين في معاهدة التحالف بين العراق وبريطاني التي اقرها مجلس عصبة الامم عام ١٩٢٤ مع الاتفاقيات والبروتوكولات الاربعة فلا بد ان تقبل الحكومة العراقية للنص المقترح لتنفيذ هذا الشرط"، رفض رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون اعتراض المعتمد البريطاني ووجد فيه غبناً فاحشا لا يصح السكوت عنه، لذلك قرر التنصل عن كل تبعة ورفع كتاب استقالته في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦، أجاب الملك فيصل بكتاب مفصل الى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون يشرح فيه ظروف العراق السياسية ويقدر جهود رئيس الوزراء، ولكنه يرفض قبول الاستقالة ويدعوه الى ضرورة تحمل المسؤولية لما يمر به العراق من ظروف صعبة(الظاهر، ٢٠٠٨، ص٣١٦).

وكان لابد لوكيل المعتمد السامي البريطاني أن يتحرك من جانبه لتخفيف حدة التوتر وانقاذ الموقف من التدهور، فأبلغ السعدون بأن الحكومة البريطانية مستعدة لإضافة مادتين الى نص المعاهدة المقترحة تقضي أولهما بموافقة بريطانية على أعادة النظر في الاتفاقيات المتفرعة من المعاهدة الاصلية بعد أبرام المعاهدة المقترحة، وتنص الثانية على امكان أعادة النظر في المعاهدة وما يتفرع منها في الوقت الذي ينتهي أجل معاهدة ١٩٢٢ بموجب بروتكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ ثم في نهاية كل أربع سنوات حتى ينتهي أجلها، أقر مجلس الوزراء برئاسة عبد المحسن السعدون المعاهدة كما هي ورفع المعاهدة الى المجلس النيابي في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ليقرها (الحسني،ج٢، د.ت، ص٣٤).

صادق أول برلمان عراقي اجتمع في ظل القانون الأساسي على معاهدة ١٩٢٦ بين العراق وبريطانيا تلك المعاهدة التي كانت تعديل للمعاهدة الاولى في كانون الثاني ١٩٢٦، وأقرها مجلس العصبة في شهر اذار ١٩٢٦، وكانت مادتها الثالثة تنص على أمكان النظر في دخول العراق عصبة الامم بعد اربع سنوات(مجموعة مؤلفين،١٩٨٣ ص٦٧٢).

وبمناسبة عقد هذه المعاهدة ، أهدت الحكومة البريطانية الى الجيش العراقي ، بعض المدافع القديمة، فأتخذ مجلس الوزراء هذا القرار في جلسته لمنعقدة في يوم ٢٧ شباط سنة ١٩٢٦ : "تلي كتاب فخامة وكيل المعتمد السامي بي او/٤٠ والمؤرخ في ٢٤ شباط سنة ١٩٢٦، المتضمن أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد قررت إهداء الجيش العراقي بعض المدافع المحفوظة الان لدى قوة الطيران الملكية بالعراق بمناسبة عقد المعاهدة الجديدة بين بريطانيا العظمى والعراق ، فقرر مجلس الوزراء إسداء مزيد الشكر للحليفة العظمى على اهدائها هذه الهدية الثمينة، التي تقبلها الحكومة العراقية بامتنان وقرر الايعاز الى وزارة الدفاع بأن تتسلم المدافع المذكورة (نقلاً عن: الحسني، ج٢، د. ت، ص٤٦).

وقد وصف مجلس الوزراء القرار بالهدية الثمينة، لان ثمنها باهض جداً وهو انتداب لمدة خمسة وعشرون سنة وامتيازات واسعة لبريطانيا في نفط العراق، وفي الوقت ذاته جرى التفاوض على عقد معاهدة ثلاثية بين بريطانيا والعراق وتركيا وقد اقرتها الاخيرة بالمصادقة عليها في اليوم الثامن عشر من شهر تموز ١٩٢٨، والتي وافقت تركيا بموجبها على خط بروكسل(العقاد، ١٩٨٩، ص١٨٨) مع اجراء تعديل طفيف فيه مقابل أستلام نسبة عشرة في المائة من العوائد التي يحصل العراق عليها من نفط ولاية الموصل، لمدة خمس وعشرين سنة، وتحديد الحدود العراقية التركية(فوستر، ٢٠٠٩، ص٣٤١).

وخلال تلك المدة تألفت عدة احزاب سياسية، الهدف منها تسوية مشكلة الموصل والدعوة الى استكمال الاستقلال، وهذه الاحزاب هي :

١. حزب الامة: تأسس في ١٩ اب ١٩٢٤ وابرز قادته ناجي السويدي، وطالب بالاسراع في وضع دستور للبلاد واجراء انتخابات نيابية .
٢. حزب الاستقلال الوطني: تأسس في الموصل في ايلول ١٩٢٥ ودعا الى ضم ولاية الموصل الى العراق، ولعب دورا مؤثرا عند وصول لجنة التحقيق التي ارسلتها عصبة الامم لغرض الاطلاع على اراء سكان الموصل، واصدر الحزب جريدة باسم (فتى العراق) .
٣. جمعية الدفاع الوطني عن ولاية الموصل: تأسست في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ في الموصل بمساعدة حزب الاستقلال العراقي.
٤. الحزب الوطني العراقي بالموصل: تأسس في الموصل في أوائل ١٩٢٥، ودعا الى الوحدة العراقية واستقلال العراق.
٥. حزب التقدم: تأسس في تشرين الاول ١٩٢٥ وكان رئيسه عبد المحسن السعدون، وتتلخص اهدافه في السعي الى تطبيق المعاهدة العراقية – البريطانية واجراء التعديلات عليها، والعمل على ادخال العراق عصبة الامم، واصدر الحزب جريدة اللواء ثم جريدة التقدم .

٦. حزب الشعب: تأسس في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ ورئيسه ياسين الهاشمي، وغاية الحزب تامين استقلال العراق، وتطوير القوى الوطني وادخال العراق عصبة الامم، وقد اصدر جريدة (نداء الشعب) (مجموعة باحثين، ١٩٨٣، ص٦٧٢-٦٧٣). وبحل مشكلة الموصل مع تركيا نجح الملك فيصل في الاقتراب من تحقيق استقلال العراق.

التمهيد للاستقلال

لم تتوقف المعارضة الوطنية عن سعيها في الدعوة الى تعديل الاتفاقيات البريطانية وعزمها على الفوز بالاستقلال وإزاحة الانتداب عن كاهل البلاد، أما الملك فيصل كان يسعى في خضم هذا الاتجاه الى مسك دفة الموازنة بين تهدئة ثائرة وحماس الشعب، وبين ممارسة "سياسة الخطوة خطوة الواقعية" في التعامل مع الانكليز(العدول، ١٩٨٦، ص٦٧)

شكل جعفر العسكري وزارته الثانية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ بعد ان أصبح رئيسا لحزب التقدم بعد استقالة عبد المحسن السعدون من هذا الحزب، أن أول عمل قامت به هذه الوزارة هو انها عقدت مجلس الوزراء بحضور مستشار وزارة المالية المستر فرنن ومستشار وزارة الاشغال لمستر بري واتخذ المجلس قرارا بتأليف لجنة من وزارتي المالية والدفاع لتدقيق الاوراق المتعلقة بالمفاوضات مع المعتمد السامي البريطاني حول المواد التي لم تنتهي والحلول التمهيدية لها وجرت المفاوضات مع المعتمد السامي البريطاني ولم تصل الى حل(الظاهر،٢٠٠٨، ص٣٢٤).

أستمر الطلب على تعديل الاتفاق المالي القديم ، الذي أشتد الضغط عليه ، بصفة عاجلة، أثناء مصادقة البرلمان العراقي على المعاهدة الانكليزية العراقية الاخيرة طيلة سنة ١٩٢٦، ونتيجة لذلك الضغط وافقت بريطانيا التنازل عن حقها في دفع مبلغ قدره (٦٧٧٣٠٢) باون من قبل العراق على حساب الاشغال العامة باستثناء سكك الحديد التي تم استلامها من حكومة الاحتلال، وتقديم منحة سنوية بشأن كلفة الجيش العراقي، والتي لم يكن الاتفاق القديم يسمح لها (فوستر،٢٠٠٩، ص٣٨٤).

أما رئيس الوزراء جعفر العسكري فقد رفع طلبا الى الملك فيصل يتعلق برغبة حكومته في الاسراع بإنجاز موضوع تعديل المعاهدة حسبما جاء في تقرير لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي ولجان الامة، وقدم لجلالة الملك قائمة بالمسائل المبحوث عنها وهي دخول العراق الى عصبة الامم، تعديل الاتفاقيات او المفاوضة لعقد معاهدة جديدة، تسجيل أراضي ميناء البصرة باسم الحكومة العراقية، استشارة المعتمد السامي البريطاني في العراق في الامور المالية وغيرها من مسائل طفيفة، سياسة الجيش المستقلة وقانون الدفاع الوطني(الظاهر،٢٠٠٨، ص٣٣٠) .

ولما شعر رئيس الوزراء جعفر العسكري أن المعتمد السامي البريطاني لا يرى رايه في ان تجري المفاوضات في محيط يمكن منه التوصل الى نتائج سريعة فشكاه الى حكومة لندن بواسطة الممثل العراقي فيها يومئذ مزاحم الباجة جي، وفي الوقت نفسه هدد بالاستقالة ورفع كتاب الاستقالة الى الملك فيصل في ٢٥ آذار ١٩٢٧ شرح فيه الظروف التي تمر بها المفاوضات حول تعديل المعاهدة والاختلاف بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية في مسائل كثيرة وطلب نشر موضوع الاستقالة على الرأي العام العراقي(الظاهر،٢٠٠٨، ص٣٣٠) .

ما كاد الملك فيصل يتسلم كتاب استقالة (الوزارة العسكرية الثانية) حتى دعا المعتمد السامي هنري دوبسن(Henry Dobson) الى الاجتماع به في مساء اليوم التالي ٢٦ أيار وقد حضر الاجتماع كل من رئيس الوزراء جعفر العسكري، ووزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية رشيد عالي، ولما وضعت قضية استقالة الوزارة موضع البحث، أقترح رئيس الوزراء أن تنشر اسباب هذه الاستقالة على الرأي العام كما جاء في كتابه ، فأحتج المندوب على ذلك وقال انه مستعد ليبسط المطاليب العراقية على حكومته البريطانية لترى فيها رأيها، وان ينتظر جوابها بهذا الصدد، ثم أتفق المجتمعون على أن ترفض الاستقالة(الحسني، ج٢، د.ت، ص١٣٠).

وبعد فترة المفاوضات الصعبة هذه والمواقف المحرجة التي تعرض لها دوبس وزيارة السير جون شاكبيرك (Sir John Shakebrick) مدير الامور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية الى العراق واطلاعه الحكومة البريطانية على حرج الموقف في بغداد، وافقت الحكومة البريطانية على نقل المفاوضة الى لندن بعد اصرار الجانب العراقي على وجوب التغيير نحو الاحسن مهما طالت المفاوضات، كما ان بريطانيا كانت على غير عجلة وترغب اطالة هذه المفاوضات (العمر، ١٩٧٧، ص١٨٦)، فاستدعت وزارة المستعمرات معتمدها من العراق، فطار الى بلاده في ٢٧ تموز ١٩٢٧ وبعد مفاوضات قررت نقل المفاوضات الى لندن، وأوعز الى وكيله في بغداد ان يكتب الى الملك بذلك (الحسني، ج٢، د.ت، ص١٣٢).

قبل الملك فيصل نصيحة الحكومة البريطانية فوافق على سفره الى أوربا منها الى لندن ثم سافر رئيس الوزراء جعفر العسكري ايضا والتقيا في لندن وتقرر تعيين الملك علي نائباً عن جلالة الملك فيصل مدة غيابه عن المملكة، وبتاريخ ٢٥ تشرين الاول عام ١٩٢٧ افتتحت المفاوضات رسميا في لندن وتضمنت دخول العراق الى عصبة الامم في عام ١٩٢٨، وقد قررت الحكومة البريطانية ان هذه الفقرة من المفاوضات سابقة لأوانها وان رغبتها في قصر المفاوضات على تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية فلم يتم الاتفاق على تعديل هاتين الاتفاقيتين، وقد تكفل الملك بتقريب وجهات النظر فأخفق لان المعتمد السامي البريطاني قال إن التجنيد الإجباري ليس في صالح العراق لان الاهلين سيفرون منه ولا يميل اليه الا نفر مثقف محدود، ومما حمل الوفد العراقي على الاعتقاد بأن المفاوضات لن تصل الى نتيجة قطعها وغادر رئيس الوزراء لندن يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧ في طريقه الى بلاده وغادر ميناء دوفر على الساحل البريطاني على ظهر الباخرة شاميليون الفرنسية، ووصل ميناء الاسكندرية يوم ٥ كانون الاول ١٩٢٧(الظاهر، ٢٠٠٨، ص٣٣١) احتجاجاً على ما اعتبره تدخلا غير قانوني في الشؤون العراقية من قبل المندوب السامي البريطاني السير هنري دوبس، ولكن في حفلة الغداء التي أقيمت توديعا للملك فيصل ، كانت الحالة قد تحسنت(فوستر، ٢٠٠٩، ص٣٨٦)، فلما اقتنع الملك من وجود رغبة صادقة في عقد المعاهدة على اساس جديد رأى ان تترك التعديلات للاتفاقيتين العسكرية والمالية الى مفاوضات اخرى فأبرق الى رئيس الوزراء جعفر العسكري يأمره بالرجوع الى لندن والتوقيع على هذه المعاهدة فوراً وكتب رسالة شخصية مفصلة الى جعفر العسكري شرح فيها ما جرى في المأدبة ثم غادر العاصمة البريطانية لندن في ١٢ كانون الاول ١٩٢٧ ووصل بغداد في ١٥ كانون الأول، ولما تلقى رئيس الوزراء جعفر العسكري برقية الملك وهو في الاسكندرية فعاد الى لندن يوم ١٢ كانون الاول ١٩٢٧، وجرى التوقيع على المعاهدة الجديدة في يوم ١٤ كانون الاول، وعاد الى بغداد ووصلها يوم ٣٠ كانون الاول(الظاهر،٢٠٠٨ ص٣٣٢).

تقول جريدة وستر كازين في عددها الصادر في ٢٢ كانون الاول ١٩٢٧ "ان السبب الاكبر في توقيع المعاهدة العراقية البريطانية في اخر لحظة يرجع حسب اعتقاد بعض الدوائر الى ازدياد قوة هجمات الوهابيين على الحدود العراقية الجنوبية" (نقلاً عن: الظاهر، ٢٠٠٨، ص٣٣٤) .

ومما تقدم يتبين أن الهجمات التي زاد من حدتها الوهابيين في الفترة التي زامنت بدء المفاوضات العراقية البريطانية في لندن عام ١٩٢٧ أنما جاءت بدافع من البريطانيين من أجل الضغط على الحكومة العراقية للتوقيع على المعاهدة الجديدة بدون إجراء التعديلات في الاتفاقيتين العسكرية والمالية والتي عقدت المفاوضات من أجل تعديلهما.

جاءت معاهدة ١٩٢٧ أقل بكثير مما كان يأمله الشعب العراقي ، إذ أنها لم تأت بشيء جديد يستحق الذكر سوى وعد الحكومة البريطانية في المادة الثامنة من المعاهدة بتأييد دخول العراق عصبة الامم سنة ١٩٣٢ بشرط الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر وسير الامور سيرا حسناً خلال فترة الانتظار، وعندما عرضت المعاهدة على مجلس الوزراء للتصديق على موادها قرر التحفظ عليها والاشارة الى ان الحكومة العراقية لا تعترف بالمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة عن الانتداب، ولا بأية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر عنها في المعاهدة الجديدة .

وعندما رغبت الحكومة العراقية في نشر بلاغ رسمي بهذا الصدد احتج المندوب السامي هنري دوبس على ذلك، فكان هذا سببا في لاستقالة وزيري المالية والداخلية ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني التي اعقبتها استقالة رئيس الوزراء جعفر العسكري في السابع من كانون الثاني ١٩٢٨، وعندئذ قام عبدالمحسن السعدون في ١٤ كانون الاول ١٩٢٨ بتأليف الوزارة مشترطا كذلك حل المجلس النيابي من جهة، ووعد بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية على شكل يتآلف والمطالب الوطنية من جهة اخرى(مجموعة مؤلفين،١٩٨٣ ص٦٧٥-٦٧٦).

وفي بداية سنة ١٩٢٩ واذ شعرت الوزارة العراقية بأنها غير قادرة على تلبية مطلب الامة ، قدمت استقالتها وبعد ثلاثة أشهر تخلت الوزارة الجديدة وزارة ناجي السويدي الاولى التي تألفت في اليوم الثامن والعشرين من نيسان ١٩٢٩عن المعاهدة التي لم تكن محبوبة في العراق، مع التأكيد على ان الدعم البريطاني لترشيح العراق لعضوية عصبة الامم في سنة ١٩٣٢، لا يمكن التراجع عنه، لقد استطاع الحزب التقدمي القدير الذي كان يسيطر على الحكومة العراقية خلال سنة ١٩٢٨، ان يقاوم بصفة خاصة التوصية المشروطة لعضوية العراق في عصبة الامم، ولقد سادت فيما بعد حادثتان وقعتا في النصف الاخير من سنة ١٩٢٩ في صالح موقف اعضاء حزب التقدم وهما ان الانتخابات البريطانية قد جاءت بحزب العمال الى الحكم واعلان السياسة الجديدة في مصر ذلك ان وعود حزب الاحرار البريطاني بالنسبة الى عضوية الامم، قد ابرزت احتمالات جديدة بالنظر الى العراق كانت نتيجة ذلك ان تم ابلاغ الملك فيصل في ١٤ أيلول بما يلي:-

١. ان الحكومة البريطانية مستعدة لدعم ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم في سنة ١٩٣٢.

٢. ان الحكومة البريطانية في الدورة المقبلة لعصبة الامم، سوف تبلغ مجلس العصبة بأنها قد قررت عدم التمسك بمعاهدة ١٩٢٧ .

٣. سوف تقوم الحكومة البريطانية أيضا بإبلاغ مجلس عصبة الامم بأنها قد اقترحت ان توصي في سنة ١٩٣٢ بقبول العراق عضوا في عصبة الامم .

وفي الوقت ذاته كان ملك العراق قد انبأ الحكومة البريطانية عن امله في ان بريطانيا سوف تعقد معاهدة مع العراق قبل سنة ١٩٣٢ ، تقوم على اساس المقترحات الاخيرة لإيجاد تسوية انكليزية مصرية، ولتنظيم العلاقات الانكليزية العراقية بعد قبول العراق عضوا في عصبة الامم (فوستر،٢٠٠٩، ص٢٨).

ومن هذه الزاوية بدء الصراع بين الوطنيين والانكليز وكان موقف الملك فيصل حازما في تحقيق رغبات الشعب وبارعا في مفاوضة البريطانيين على ان ذلك كله لم يقف بوجه الانكليز(قدورة، ١٩٧٥، ص١٤٠)، وخلال المدة السابقة كانت المعارضة الوطنية اولا بيد رؤساء العشائر، والزعامات التقليدية ولكن منذ منتصف العشرينات بدأت حركة المثقفين تشتد ضد التسلط البريطاني، ولعب الطلبة دورا قياديا الى جانب الصحافة في اخراج الوزارات التي تسير وفق المخططات الانجليزية، وفي مواجهة هذه التيارات أخذت الزعامات التقليدية بأسلوب تكوين الوزارات الائتلافية التي تظم غالبية الاحزاب(نوار، ١٩٩٣، ص٥٠١).

معاهدة ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الامم

ربما كان تعدد المعاهدات العراقية البريطانية لا مفر منه فأنها تصور الفجوة الواقعة بين المفهومات البريطانية والعراقية حول ما يجب ان تهدف اليه المعاهدة، كما تصور المحاولات المتكررة لتضيف تلك الفجوة اما البريطانيون فكانوا يرون ان المعاهدة ثوب جديد يتنكر فيه الانتداب وانها يجب ان تمنح بريطانيا حق السيطرة في شؤون الدولة الجديدة، واما الزعماء العراقيون فأنهم لم يكونوا ليقروا حق السيطرة، أي الانتداب في أي ثوب وكانت المعاهدة حسب فهمهم لها تحالفا بين صديقين مستقلين يدخلان فيما بينهما بمحض اختيارهم في روابط من اجل ان ينميا مصالحهما المتبادلة، وكان ما يزيد

من حدة الصراع بين هذين الهدفين دوران صراع نفسي بين رغبة بريطانية في ان تختار طريق السلامة وبين جزع الزعماء العراقيين ذلك الجزع الذي يشحذه لديهم شعورهم بانعدام الثقة، ذلك لان حرصهم السابق على المعونة البريطانية لبناء الدولة الجديدة قد تلاشى على اثر تجربتهم لبيروقراطية الكولونيل ولسن، واصبحوا يعتقدون ان لفظة انتداب ليست الا سمة جديدة للأساليب القديمة من اساليب الاستغلال الاستعماري، وان المساعدة الاجنبية لا تغني كما كانت مفهومة في سان ريمو سوى السيطرة الاجنبية وكان هناك جماعة واسعة النفوذ من الزعماء يقف وراءها عدد غفير من الاتباع وهم جميعا يؤمنون ان المعاهدة لا تقبل الا اذا اعترفت بالاستقلال التام المطلق للعراق(انطونيوس، ١٩٦٦، ص٤٨٢).

شكل ناجي السويدي وزارته بعد ان انحلت الوزارة السعدونية الرابعة بانتحار عبد المحسن السعدون في مساء يوم الاربعاء ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ وفي يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ صدرت الارادة الملكية بتكوين وزارة ناجي السويدي، كانت وزارة ناجي السويدي قد اعلنت منذ تكوينها على انها ستقتفي اثر الوزارة السعدونية الرابعة بأخذ المسؤولية من الحليفة بالتدريج، حتى اذا حل اليوم الذي يتم فيه انخراط العراق في عضوية عصبة الامم، كان لدى العراق مجموعة من الرجال الكفؤين والمتمرنين على إدارة شؤون البلاد(الحسني، ج٣، د.ت، ص١١٣).

لما تسلم السير فرنسيس هم فريز منصب المعتمد السامي البريطاني في العراق جعل همه الوحيد انجاز وضع المعاهدة الجديدة فخصص اهتمامه منذ كانون الاول ١٩٢٩ بهذه المعاهدة(الحسني، ج٣، د. ت، ص٤٦)، اما السويدي فكان يعتقد ان للإنكليز مؤسسة خاصة بصياغة المعاهدات والاتفاقيات، فهي تظهر خلاف ما تبطن وتقصد خلاف ما تكتب ولهذا يتوجب على العراق ان تستعين بمن يفحص معاهداته قبل ان توقع وقبل ان تعرض على البرلمان للتوقيع(الحسني، ج٣، د.ت، ص٦)، وسرعان ما نشب الخلاف بين السويدي وبين دار الاعتماد البريطاني ولقد بلغ الخلاف مداه عندما اقرت الوزارة ضمن ميزانية الدولة انهاء خدمات خمسة مفتشين اداريين بريطانيين، مما جعل المندوب السامي يرفض القرار، فما كان من الوزارة الا الاستقالة بعدما اصدرت بيانا للشعب شرحت فيه اسباب الاستقالة وظروفها، فزاد ذلك من حدة المعارضة الوطنية، وقام الشعب العراقي بمظاهرات صاخبة محتجا على تدخل المندوب السامي، وتأزمت العلاقات العراقية البريطانية(مجموعة مؤلفين، ١٩٨٣، ص٦٧٨).

لقد تمكنت المعارضة الوطنية والشعبية من ازاحة الغشاوة عن مراوغات بريطانيا كما وضعت الملك فيصل وجها لوجه امام مطالبها والحالة هذه اتجه فيصل الى اظهار حكومة تنال اسناده ودعمه مثلما تنال رضا الانكليز فعهد بتأليفها الى نوري السعيد الذي كان من المقربين اليه حينذاك في ٢٣ اذار ١٩٣٠ وبدا وكان فيصل ونوري قد أخذا على عاتقهما زمام الامر لحسم الموقف وبأقرب وقت ممكن، فقد اعلن نوري ان هدف حكومته هو وضع معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا خلال عشرة ايام على اساس الاستقلال التام، هذا فضلا عن أستناده الى التصريح البريطاني في ١٤ أيلول ١٩٢٩، كما باشر عمله بحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة، ثم شكل حزبا دعاه حزب العهد، ولم تكن تلك الاجراءات سوى دعامات ضامنة لمهمة حكومته هذه، وابتداء من ٢ نيسان ١٩٣٠ شرع الجانبان العراقي برئاسة الملك فيصل والجانب البريطاني الذي ترأسه فرنسيس همفريز المندوب السامي بالتفاوض لأجل التوصل الى اقرار مشروع معاهدة جديدة بين الطرفين وكانت القضايا الاساسية التي استندا اليها هي: اولا– ان المعاهدة التي يجري التفاوض بشأنها لا يسري مفعولها الا حين يغدو العراق عضوا في عصبة الامم، ثانياً – ان وضع العراق بالنسبة لهذه المعاهدة سيكون دولة حرة مستقلة، ثالثاً– حين توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ تصبح المعاهدات السابقة بين العراق وبريطانيا لاغية وينتهي الانتداب(العدول، ١٩٨٦، ص٦٩–٧٠).

لكن الصحافة العراقية انتقدت سير المفاوضات السرية تلك وتوقعت لها الفشل ، ثم ختمت المفاوضات في الثلاثين من حزيران ١٩٣٠ وتم التوقيع على المعاهدة في بغداد ولندن في ١٨ تموز سنة ١٩٣٠، وقد ألف نوري السعيد في ١٤ تشرين الاول١٩٣٠حزبا باسم حزب العهد العراقي لتأييد سياسته واصدر جريدة باسم صدى العهد أخذت تدعو

للتفاهم مع الانكليز، كما ان ياسين الهاشمي الف حزبا في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ باسم حزب الاخاء الوطني وكون مع الحزب الوطني العراقي جبهة لمعارضة سياسة نوري السعيد والوقوف بوجه المعاهدة الجديدة، عرضت المعاهدة بعد ابرامها على المجلس النيابي الذي جرى انتخابه مجددا بعد ان حل المجلس السابق للنظر في لائحة المعاهدة وقد جوبهت المعاهدة من قبل المعارضة بالرفض، ولكن المجلس المنتخب وافق عليها بالتصويت وقبلها بالأغلبية، ثم عرض المعاهدة على مجلس الاعيان فوافق عليها احد عشر عضوا وخالفها خمسة اعضاء(مجموعة مؤلفين،١٩٨٣، ص٦٧٨-٦٧٩).

لقد اشتملت المعاهدة الرابعة التي أطلق عليها أيضا معاهدة التحالف على احدى عشرة مادة، مع ملاحق تتعلق بالشؤون العسكرية والمالية والقضائية والعديد من الرسائل التوضيحية المتبادلة بين الطرفين اما مدة نفاذها فقد تحدد بخمس وعشرين سنة . ونصت على جملة قضايا أساسية هي :-

اولاً- تعهدت بريطانيا بالدفاع عن العراق والتشاور معه في حالة وقوع تهديد او حرب تمس الطرفين ، مقابل تقديم التسهيلات لها باستخدام جميع وسائل الاتصالات كالموانئ والمطارات والسكك الحديدة وغيرها مع منح القوات البريطانية حق المرور عبر الأراضي العراقية.

ثانياً- احتفاظ بريطانيا بقواعد جوية لها في الحبانية والبصرة (الشعيبة) بعد جلاء قواتها العسكرية عن العراق خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ تنفيذ المعاهدة .

ثالثاً- اعطاء الافضلية لبريطانيا في حالة احتياج العراق الى الخبراء الاجانب .

رابعاً- ان تأخذ البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية في بغداد على عاتقها الاشراف على تدريب الجيش العراقي وتجهيزه بالسلاح .

خامساً- أعطاء السفير البريطاني حق الاسبقية، في مجال التمثيل الدبلوماسي على الممثلين الدبلوماسيين للدول الاخرى ، واستشارته في الشؤون الداخلية .

سادساً- تعهدت بريطانيا بالتخلي عن انتدابها على العراق يوم دخوله عضوا في عصبة الامم كدولة مستقلة(العدول، ١٩٨٦، ص٧٠-٧١).

واجهت المعاهدة في الظاهر نقدا معاديا في كلا البلدين: اما في انكلترا فقد هوجمت بأنها في الدرجة الاولى لا تحتوي ضمانات تكفل سلامة مواصلات الامبراطورية، وكان الذي يوجه تلك الهجمات كما هو المتوقع ساسة كانوا يعملون في الدولة ايام ان كان موقف الحكومة البريطانية مستوحى في المقام الاول من دوافع السلامة الاستراتيجية، أما في العراق فقد كانت الانتقادات الى حد كبير مظاهر متجددة لريبة قديمة (أنطونيوس،١٩٦٦، ص٤٨٥).

وهكذا فان هذه المعاهدة غدت منذ ابرامها فاتحة لصراعات سياسية عنيفة في العراق سواء على الصعيد الداخلي او على صعيد مستقبل العلاقات بين العراق وبريطانيا كما قوبلت منذ البدء بآراء ووجهات نظر عديدة ومختلفة فقد اعتبرها الملك فيصل ونوري السعيد بمثابة الخطوة الاولى للعراق نحو الاستقلال التام مع الاحتفاظ ببعض المصالح البريطانية، كما اعتبرها العديد من السياسيين ورجال المعارضة بمثابة الاستقلال الشكلي المكبل بالقيود(العدول، ١٩٨٦، ص٧١).

أما بالنسبة لبريطانيا ، فكانت منذ ٤ تشرين الثاني ١٩٢٩ قد اخبرت عصبة الامم بعدولها عن تنفيذ معاهدة ١٩٢٧ وارتباطها بالمادة الثالثة لمعاهدة عام ١٩٢٦ القاضية بترشيح العراق لعضوية عصبة الامم عام ١٩٣٢، فضلا عن ذلك قدمت في ١٣ أيار ١٩٣١ الى عصبة الامم تقريرا وافيا تم وضعه من قبل همفريز تضمن عرضا لمجمل النواحي السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي احرز فيها العراق تقدما محسوسا، وقابليته لتأسيس دولة تحكم نفسها بنفسها تتماشى وروح عصبة الامم وفي كانون الثاني ١٩٣٢ اقر مجلس العصبة اقتراح الحكومة البريطانية برفع الانتداب عن العراق وبعد مداولات بين أعضاء المجلس اقر مجلس العصبة في تشرين الاول ١٩٣٢، وبأجماع الآراء دخول العراق عضوا في العصبة كدولة مستقلة، وحينها دخلت معاهدة عام ١٩٣٠ حيز التنفيذ، وعلى الرغم ان دخول

العراق عصبة الامم قد أعطاه حق التمتع بالاستقلال من وجهة النظر القانونية والدولية ووقوفه على قدم المساواة مع الدول المستقلة الأخرى، الا انه لم يكن استقلالا تاما وكاملا بالمعنى الحرفي والتطبيقي، فكما هو معلوم فأن بريطانيا بقت وبموجب هذه المعاهدة محتفظة بمصالح وامتيازات مميزة خاصة في نطاق تقديم المشورة الداخلية.

ومع ذلك تمكن العراق خلال فترة الانتداب من التوجه وبشكل تدريجي الى تكوين مؤسساته المختلفة كما حاول جهد إمكانه تعزيز علاقاته الدولية لاسيما مع الدول المجاورة له الإسلامية منها والعربية في مجال تسوية مشاكل الحدود ومد جسور من الصداقة وحسن الجوار ثم الاعتراف المتبادل وتنمية مصالحه المشتركة مع هذه الدول(العدول، ١٩٨٦، ص٧٢).

الخاتمة

لقد كان من حسن حظ العراق ان مصالحه ومصالح بريطانيا العظمى تماشت معاً في عدة وجوه هامة، وان اتحاد المصالح شمل مسائل خارجية واخرى داخلية من ذلك ان رغبة الحكومة البريطانية في السيطرة على منابع النفط في ولاية الموصل تمخض عنه ضم ولاية الموصل الى العراق، أستطاع السياسيون العراقيون تحقيق ولو بشكل غير كامل ما كانوا يصبون اليه من استقلال العراق ربما مر ذلك بمخاضٍ عسير لكن ذلك كان لابد منه لان السياسة التي اتبعها العراقيين وهي سياسة "خذ ثم طالب" كانت تحتاج الى شيء من المرونة وبعد النظر، لقد كان دور الملك فيصل الاول هنا كبيرا حيث تمكن من تقريب وجهات النظر بين السياسيين العراقيين وبريطانيا وكذلك أستطاع كما رأينا من خلال البحث انه كان يدفع بالعشائر والشارع العراقي بالتظاهر تزامناً مع المفاوضات العراقية البريطانية من اجل الحصول على أكبر قدر من التنازلات البريطانية وتمكن من النجاح في ذلك، وفي جهة اخرى حاول الملك جاهداً تقويض سلطة الشيوخ الموالين لبريطانيا والعمل على بناء مجتمع موحد.

أن حصول العراق على عضوية عصبة الامم الذي يعني الاعتراف الدولي باستقلال العراق لهو أنجاز عظيم للسياسيين العراقيين في تلك المرحلة من الملك والحكومة والمعارضة على حد سواء لانهم سواء اتفقوا ام لم يتفقوا فيما بينهم على الية التعامل مع بريطانيا لكن كل جهودهم صبت في نتاج واحد وهو دخول العراق عصبة الامم والاعتراف الشرعي والقانوني باستقلاله .

المصـــادر

F.O 371-18948-E431-93-Record of leading persoaalities in Iraq .

١) جاسم محمد حسن العدول واخرون وتاريخ الوطن العربي المعاصر ، مديرية دار الكتب والطباعة والنشر، الموصل ،١٩٨٦ .

٢) جواد الظاهر ، الوجيز في تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج١ ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

٣) جورج انطونيوس، يقظة العرب تاريخ الحركة العربية القومية، تعريب ناصرالدين الاسد واحسان عباس ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦ .

٤) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي (١٩١٤-٢٠٠٤)، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

٥) حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨- ١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٧٧.

٦) حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الاول،ط١، طهران،٢٠٠٥ .

٧) زاهية قدوره ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ .

٨) ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٢١-١٩٥٦ ، د. م ، ٢٠٠٩ .

٩) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨٩.

١٠) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ج٣، ط٥ ، دار الحياة ، د.م ، د.ت

١١) عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر مصر والعراق ، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٩٣.

١٢) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٢.

١٣) غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨- ١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن، ١٩٨٨.

١٤) فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣-١٩٢١، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٧٧.

١٥) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة الداخلية

١٦) مجموعة مؤلفين، العراق في التاريخ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ .

١٧) مجيد خدوري، تحرير العراق من الانتداب، مطبعة الفهد، بغداد، ١٩٣٥.

١٨) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا وحقبة من الصراع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠.

١٩) محمد صالح حنيور الزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة(٢٥ تشرين الاول١٩٢٠- ٩ايلول ١٩٢١) دراسة تاريخية في واقعها الاداري، تموزة للطباعة والنشر، ٢٠١٣.

٢٠) محمد عزيز، النظام السياسي قي العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٤.

٢١) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ط٢، لبنان، ٢٠٠٩.

٢٢) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ت: سليم التكريتي، دار الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٩.